LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ورقة تحليلية

19 مليـــــار دولار
قيمة الإنفاق العام حتى نهاية نوفمبر
قـراءة في حجم الإنفاق على القطاعات الأمنيـــة والعسكـــريـــة فـي ليبيـا

14 ديسمبـــــر 2023

www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

"19 مليار دولار" قيمة الإنفاق العام حتى نهاية نوفمبر 2023"

قراءة في حجم الإنفاق على القطاعات الأمنية والعسكرية في ليبيا

تمهيد:

لقد ظلت ليبيا غارقة في صراعات وأجواء من عدم اليقين السياسي منذ عام 2011، وحتى اليوم، فكانت حالة التشتت التي عانت منها البلاد تعوق عملية صنع السياسات وجمع البيانات الاقتصادية الرئيسية، لذلك فأننا في سياق مسؤوليتنا بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية سنقدم قراءة شهرية في بيان مصرف ليبيا المركزي.

لقد بلغت حجم الإيرادات الليبية بالدينار الليبي حتى تاريخ 30 نوفمبر 2023 110.5 مليار دينار ليبي، وتوزعت الإيرادات على 8 مصادر رئيسية:

حيث احتلت إيرادات مبيعات النفط الليبي المركز الأول بإجمالي مبيعات 85.9 مليار دينار ليبي، وجاءت إيرادات إتاوات النفط الليبية في المركز الثاني بإجمالي إيرادات بلغت 10.9 مليار دينار ليبي، ثم تلتها في الترتيب إيرادات النفط عن السنوات السابقة بإجمالي إيرادات 10.3 مليار دينار ليبي، ثم إيرادات الضرائب 2 مليار دينار ليبي، والجمارك 290 مليون دينار ليبي، الاتصالات 397 مليون دينار ليبي، ثم إيرادات بيع المحروقات في السوق المحلي بلغت 180 مليون دينار ليبي، وإيرادات أخرى متنوعة ما بين "مسترجعات، رسوم جوازات، وتمليك سيارات، وغرامات، وغيرها من الرسوم".

أما بخصوص حجم الإنفاق العام بلغ 91.7 مليار دينار ليبي عن الفترة من الأول من يناير2023 حتى 30 نوفمبر 2023، ولقد توزع الإنفاق العام للدولة الليبية في على 5 أبواب رئيسية، واثنين من الترتيبات المالية لكل من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء. واحتلت المرتبات المركز الأول في مصارف الإنفاق العام حيث جاءت في الباب الأول للإنفاق

للدولة الليبية بـ 49.4 مليار دينار ليبي، وجاء بعدها في الترتيب في الباب الرابع الإنفاق على "الدعم" حيث بلغ الإنفاق عليه بـ 16.8 مليار دينار، ثم الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط بإجمالي إنفاق 9.9 مليار دينار ليبي، ثم باب النفقات التسييرية والتي بلغت 8.1 مليار دينار ليبي، ثم جاءت الشركة العامة للكهرباء في الترتيب الخامس بإجمالي إنفاق 4.5 مليار دينار ليبي، ثم جاءت التنمية في الباب الثالث من أبواب في المرتبة الأخيرة بإجمالي إنفاق 3 مليار دينار ليبي.

المرتبات تلتهم أموال الدولة الليبية

1- لقد بلغت إيرادات الدولة الليبية 110.5 مليار دينار ليبي فيما بلغ الإنفاق العام للدولة حتى تاريخه 91.7 مليار دينار أي ما قيمته "19 مليار دولار " تقريبا، مع استثناء أن مصروفات الباب الأول لا تشمل مرتبات شهر نوفمبر 2023.

حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه لمراقبات الخدمات المالية بالمدن الليبية 22.7 مليار دينار ليبي ما يعني 46% من إجمالي الباب الأول من أوجه الإنفاق في حين تمثل المرتبات 57% من إجمالي الإنفاق من قيمة ما تم إنفاقه في الباب الأول "المرتبات".

2- خصص مصرف ليبيا المركزي 4 مليارات و662 مليونا و585 ألفا و994 دينار ليبي (للإنفاق على الأجهزة التشريعية والتنفيذية خلال الفترة من 1 يناير وحتى نهاية نوفمبر 2023. ومن ذلك المبلغ، 2 مليار و547 مليونا و221 ألفا و221 دينارا للرواتب، ما يمثل نحو 54.6% من إجمالي الإنفاق.

3- حصلت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة والجهات التابعة لها على 2 مليار و550 مليونا و224 ألفا و476 دينارا خلال الأحد عشر شهرا الماضية، ومن ذلك مليار و131 مليونا و683 ألفا و365 دينارا مخصصة للرواتب.

4- خصص للمجلس الرئاسي والجهات التابعة له 676 مليونا و320 ألفا و337 دينارا خلال تلك الفترة، ومن ذلك المبلغ خصص 565 مليونا و903 آلاف و670 دينار للرواتب وحدها.

5- أما مجلس النواب والجهات التابعة له فقد خصص له منذ بداية العام الجاري 1 مليار و364 مليونا و343 ألفا و394 دينارا، منها 812 مليونا و936 ألفا و398 دينارا ما يعادل 54 مليون دولار للرواتب.

6- بلغ إنفاق المجلس الأعلى للدولة خلال تلك الفترة 71 مليونا و697 ألفا و787 دينارا، منها 36 مليونا و697 ألفا و788 دينارا لبند الرواتب.

أولا: الإنفاق على وزارة الدفاع والجهات التابعة لها:

تتبع وزارة الدفاع وفقا لبيان مصرف ليبيا المركزي إدارة وهيئة وثلاث أجهزة وثلاث مراكز فيما بلغ إجمالي حجم الإنفاق العام على وزارة الدفاع والجهات التابعة لها 3 مليار 608 مليون و871 ألف 359.746 ديناراً ليبياً.

وهي على النحو المبين بالجدول التالي:

الجهة	المرتبات	النفقات التسييرية	الإجمالي
وزارة الدفاع	2877852378	333333333	3211185711
الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ حظر الأسلحة الكيميائية	555581.688	583333	1138914.688
جهاز البحوث التطبيقية وتطوير البحوث	57355081.49	1333332	58688413.49
جهاز التصنيع العسكري	75751129.29	2333333	78084462.29
جهاز حرس المنشآت النفطية	245742865.5	3499999	249242864.5
مركز الخدمات والصيانة	8328663.686	466667	8795330.686
مركز العمليات المشتركة	530000	208334	738334
المركز الليبي لمكافحة الإرهاب	705662.106	291667	997329.106
الإجمالي	3,266,821,361.746	342,049,998.000	3,608,871,359.746

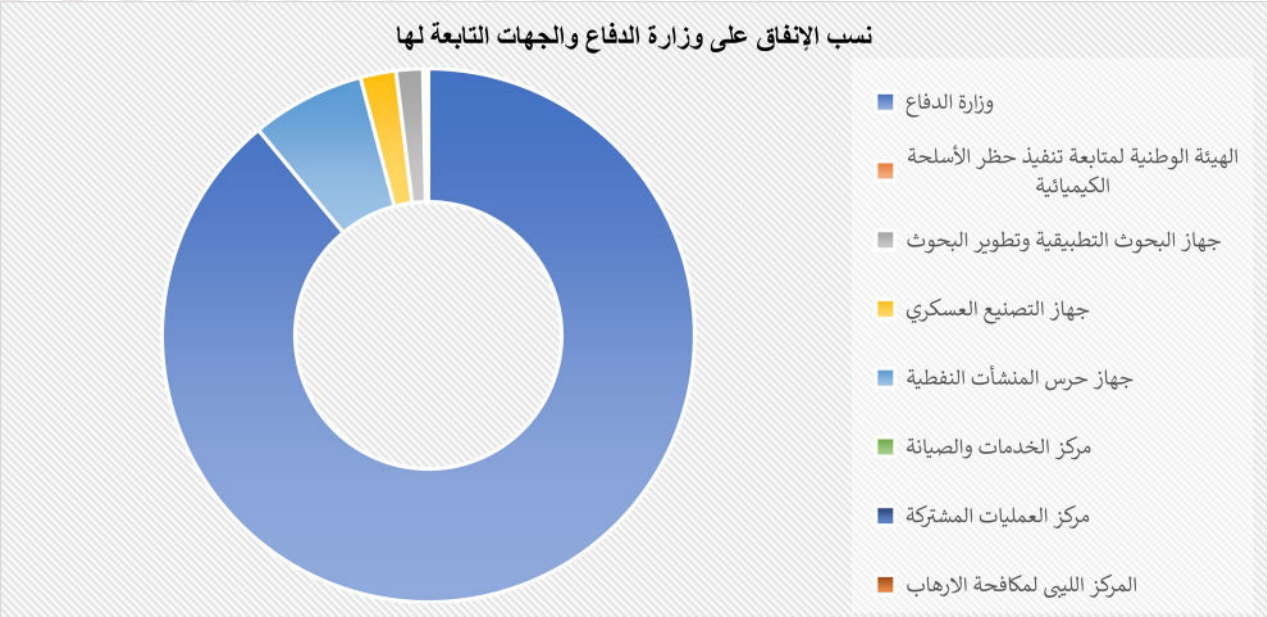

ثانيا: الإنفاق على وزارة الداخلية والجهات التابعة لها:

لقد بلغت أجهزة وزارة الداخلية الليبية 16 جهازاً، حيث تم الإنفاق على وزارة الداخلية والجهات التابعة لها 4 مليارات 272 مليوناً، 595 ألف 522.162دينارا ليبي في الفترة من 1 يناير 2023 حتى 30 نوفمبر 2023.

وجاء الإنفاق على النحو المبين في الجدول التالي:

الجهة	المرتبات	النفقات التسييرية	التنمية	الإجمالي
وزارة الداخلية	1307717823	308796680	0	1616514503
جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية	147513611.2	48750000	0	196263611.2
جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار	32487456.13	1874998	0	34362454.13
جهاز المباحث الجنائية	98095574.25	13500000	0	111595574.3
جهاز حراسة المرافق التعليمية	407483601.6	6000000	0	413483601.6
جهاز قوات العمليات الخاصة	0	0	0	0
جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	80335515.89	14999999	0	95335514.89

جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية	267272223	76750000	0	344022223
مركز المعلومات والتوثيق بوازرة الداخلية	5012795.572	583333	0	5596128.572
مركز رعاية وحماية المدمنين	5522102.1	6374999	0	11897101.1
مصلحة الأحوال المدنية	716275411.8	13333332	0	729608743.8
مصلحة الجوازات والجنسية	221344286.4	11250000	52800000	285394286.4
مصلحة أمن المرافق والمنشآت	121463111.8	35000000	0	156463111.8
هيئة السلامة الوطنية	212098722.7	24750000	0	236848722.7
الهيئة الوطنية لأبحاث وتحاليل البصمة الوراثية	1665512.32	749998	0	2415510.32
جهاز حرس الحدود	16202874.36	5625000	0	21827874.36
جهاز مكافحة التهديدات الأمنية	2633227.827	8333333	0	10966560.83
الإجمـــــالي	3,643,123,850.162	576,671,672.000	52,800,000.000	4,272,595,522.162

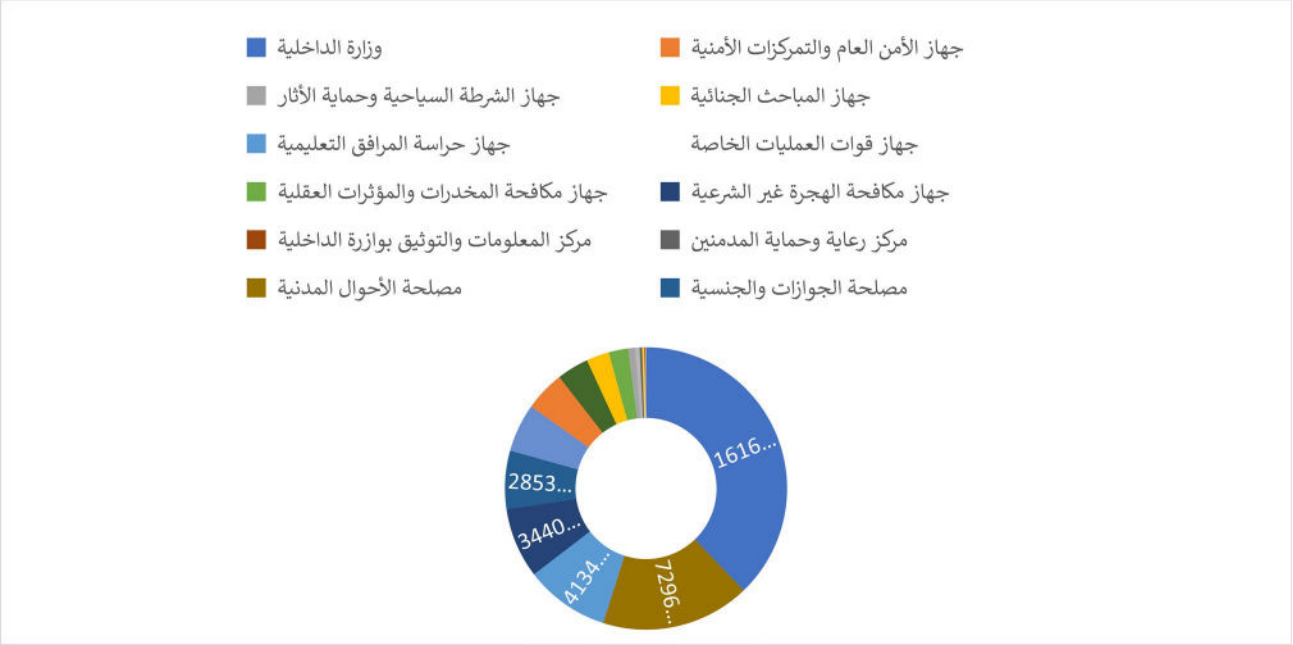

يتضح مما سبق أن مؤشرات الإنفاق على الأمن والدفاع "وزارتي الدفاع والداخلية" ما نسبته "8.6%" من نسبة الإنفاق العام للدولة الليبية، عن الفترة ما بين 1 يناير 2023 إلى 30 نوفمبر 2023، وبإجمالي

مبالغ تقدر بـ "7881466881.908" مليار دينار ليبي، حيث جاءت في الترتيب وزارة الداخلية في الترتيب رقم 6 في أعلى جهات الإنفاق، كما جاءت وزارة الدفاع والجهات التابعة لها في الترتيب رقم 8. والجدول والرسم البياني التالي يوضح أعلى 8 جهات تم الإنفاق عليها في الفترة المذكورة:

	الجهة	قيمة الإنفاق بالدينار الليبي
1	وزارة المالية والجهات التابعة لها	23,512,508,452.469
2	وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة لها	13,874,604,346.548
3	ترتيبات مالية استثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط	9,870,869,750.000
4	وزارة الصحة والجهات التابعة لها	7,585,294,153.216
5	ترتيبات مالية استثنائية للشركة العامة للكهرباء	4,495,666,525.000
6	وزارة الداخلية والجهات التابعة لها	4,272,595,522.162
7	الشركة العامة للكهرباء	3,840,000,000.000
8	وزارة الدفاع والجهات التابعة لها	3,608,871,359.746

ليبيا تنفق عسكريا أكثر من 5 دول عربية وفقاً لموقع Global Firepower

يشار إلى أن انقسام المؤسسة العسكرية في ليبيا، انعكس على تشتت موازنة الإنفاق غير المعتمدة على «حقيبة الدفاع» بين رئاستي الأركان في غرب وشرق البلاد، ورغم حجم الإنفاق الكبير على الدفاع في ليبيا وفقاً للبيان الشهري لمصرف ليبيا المركزي، لكن لا يعني هذا أن ليبيا تحتل مرتبة عسكرية عالية في ترتيب القوة العسكرية للدول، فعلى سبيل المثال الجارة تونس الذي يقل حجم الإنفاق العسكري لها عن ليبيا، وفي المقابل ترتيبها 73 عالميا والـ 9 عربياً في ترتيب القوة العسكرية، في حين أن ليبيا تحتل المرتبة 80 عالمياً والـ 15 عربياً بعد من " مصر، السعودية، الجزائر، العراق، الإمارات، المغرب، سوريا، قطر، تونس، واليمن، السودان، عمان، الكويت، البحرين" وفقاً لموقع "Global Firepower" بالنسبة لعام 2023 ، كما أن مصر صاحبة أقوى الجيوش العربية، والـ14عالميًا، حيث يتحدث موقع "Global Firepower" عن مصر تخصص لجيشها 4.3572 مليارات دولار، والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر القوى العسكرية لعام 2023 والذي يعده موقع "Global Firepower":

اسم الدولة	حجم الإنفاق على ميزانية الدفاع	ترتيب القوة العسكرية عالميـــا	ترتيب القوة العسكرية عربيـــا
مصر	$4357200000	14	1
السعودية	$46000000000	22	2
الجزائر	$9979200000	26	3
العراق	$5701100000	45	4
الإمارات	$25266000000	56	5
المغرب	$1039108400	61	6
سوريا	$2020500000	64	7
قطر	$5856000000	65	8
تونس	$1177200000	73	9
اليمن	$1010070000	74	10
السودان	$28721000	75	11

عمان	$8396300000	76	12
الكويت	$8172000000	78	13
البحرين	$1538800000	79	14
ليبيا	$3570000000	80	15
الأردن	$1900000000	81	16
لبنان	$1001400000	111	17
الصومال	$63934000	142	18

ليبيا تنفق عسكريا أكثر من المغرب وسوريا والبحرين والسودان واليمن، ومع ذلك جاءت في ترتيب أدنى منهم في مؤشر القوى العسكرية، حيث يخصص المغرب ميزانية دفاع بنحو مليار 39 مليون دولار، وسورية التي تخصص لجيشها نحو ملياري 200 مليون دولار، والبحرين بنحو 1.5 مليار دولار، بينما يصل الإنفاق العسكري للجيش السوداني إلى 287 مليون دولار واليمن مليار و10 ملايين دولار، بينما جاء إنفاق الجارة تونس مليار و 177 مليون دولار، بينما تقترب ليبيا من الإنفاق العسكري للجارة مصر حيث بلغ إنفاقها العسكري بـ 4 مليارات و357 مليون دولار، في حين تحتل تونس المرتبة الـ9 عربيا ومصر المرتبة الأولى عربياً.

فيما بلغت ميزانية الدفاع الليبية مجموع ميزانية دفاع 4 دول عربية مجتمعة جاءت قبلها في ترتيب القوة العسكرية وهي "المغرب، تونس، اليمن، السودان" والرسم البياني التالي يوضح هذه المؤشرات:

مقارنة ميزانية الدفاع بين ليبيا و4 دول عربية جاءت قبلها في ترتيب القوة العسكرية

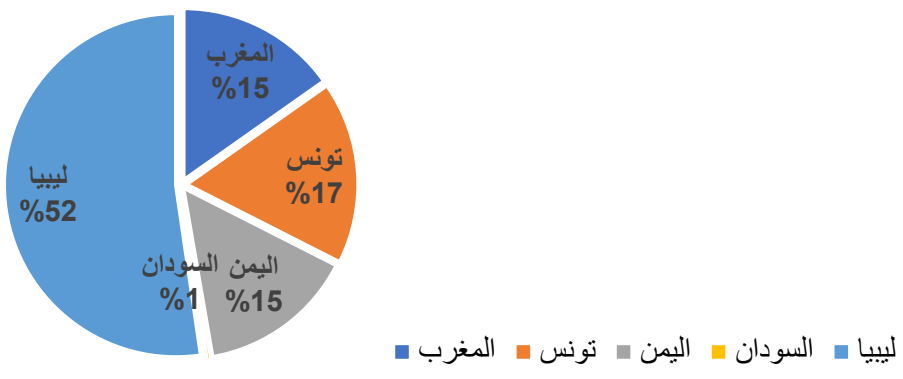

الخلاصة:

تنفق الدولة الليبية على الأجهزة الأمنية والعسكرية "7881466881.908" مليار دينار ليبي وفقاً لبيان مصرف ليبيا المركزي الصادر في 30 نوفمبر 2023، يعني ذلك أن ما يعادل 8.6% من الإنفاق العام للدولة في 11 شهراً فقط مخصصة للقطاعات الأمنية والدفاعية.

وحينما تتبعنا في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية بنود الإنفاق داخل وزارة الداخلية والدفاع وفقاً للبيان الرسمي الصادر من مصرف ليبيا المركزي، وجدنا أنه يتم إنفاق تلك الميزانية الخاصة بوزارتي "الداخلية والدفاع والجهات التابعة" على البند الأهم والأكثر وهو بند "المرتبات"، حيث يتم تخصيص 87.6% من الميزانية المخصصة لهم على "المرتبات" بقيمة تبلغ 6,909,945,211 مليار دينار ليبي.

ففي حين أن مرتبات الأفراد والضباط في وزارتي "الداخلية والدفاع الليبية" تتراوح ما بين "1500 إلى 3500 " دينار ليبي، فإذا افترضنا أن المرتبات في المتوسط تقدر بـ 2500 دينار ليبي يعني ذلك أن عدد القوات العسكرية والأمنية العاملة التي تحصل على مرتبات من الدولة الليبية تقدر بـ "251270" فرداً يعملون في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الليبية.

حسب افتراض الذي يتحدث عن أن الجيش الليبي تقدر قواته بـ 100 ألف فرد فإن حجم الإنفاق على "المرتبات" المخصص لهم والتي تقدر بـ "3,266,821,361.746" ديناراً ليبياً، لذلك يستنتج أن متوسط المرتبات للفرد في الجيش الليبي تقدر بـ 11879 دينار ليبي للفرد.

أما إذا تم الاعتماد على بيانات موقع "Global Firepower" المختص بقياس القوة العسكرية للدول الذي يذكر أن عدد أفراد الجيش الليبي 100 ألف نستنتج أن متوسط المرتبات للفرد في الجيش الليبي يقدر بـ 2969 ديناراً ليبياً.

نستنتج مما سبق، أن الميزانية المخصص لوزارتي الداخلية والدفاع بها العديد من المؤشرات السلبية، وحالة من عدم الشفافية، ومؤشرات على الفساد، فكيف يخصص 87.6% من الميزانية المخصص لهما على "المرتبات".

لذلك يتساءل المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية بما أنه تم تخصيص ميزانية ضخمة للمرتبات للأفراد العاملين داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية تلتهم أموال الدولة

الليبية، ولما لم تظهر نتائجها على الأرض الليبية من تحقيق الأمن والأمان للمواطن الليبي، كما لم تظهر نتائجها ايضا في حماية حدود الدولة الليبية من موجات الهجرة غير الشرعية التي تجتاح البلاد من الشرق والجنوب، في حين تشير بيانات مصرف ليبيا المركزي الوارد ذكرها أن المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الأمنية والعسكرية على قدر كبير من الكفاية.

لكن وفي ضوء ارتفاع معدلات الجريمة وانعدام الأمن في ليبيا يمكننا القول إن القطاعات الأمنية والعسكرية داخل ليبيا تشهد حالة من "الفساد المالي"، ففي حين يخصص لها ميزانية مالية ضخمة وبالأخص في باب "المرتبات" وفقاً لبيان مصرف ليبيا المركزي، لم تتجه ليبيا نحو الاستقرار الأمني، ولم تنخفض الجريمة بل على العكس تشهد ليبيا حالة من عدم الاستقرار الأمني وترتفع معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة غير الشرعية.

لذلك يتوجه المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية للنائب العام الليبي وللمدعى العام العسكري وكذلك لديوان المحاسبة وهيئة الرقابة لفتح تحقيق مباشر في حجم الإنفاق الضخم داخل وزارة الدفاع والداخلية، والذي لا يتناسب مع دورها الحالي وحجم قواتها، وبالأخص باب "المرتبات" المخصصة للوزارتين، كما نتوجه للرأي العام الليبي بهذه الورقة للاطلاع عليها لتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة الشعبية لمؤسسة الدولة الليبية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info